

«رويترز»: نتوقع نمو الاقتصاد المصري ٥% في ٢٠٢٢

الأحد ٢٥ أبريل ٢٠٢١

أظهر استطلاع لرويترز شمل ٢٣ اقتصاديا يوم الخميس، أنّ الاقتصاد المصري سينمو ٢.٩% في السنة المالية التي تنتهي في يونيو، وسيصل نموه إلى ٥.٠% في العام التالي مع انحسار جائحة فيروس كورونا وعودة السياح.

وقال جارييس إراديان من معهد التمويل الدولي (IIF): «نتوقع أن تكون السياحة المتدنية هي العائق الرئيسي للاقتصاد في السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠، الأمر الذي سيؤدي إلى قمع الاستهلاك الخاص والاستثمارات».

وأظهرت بيانات البنك المركزي، أنّ قيود السفر المتعلقة بـ COVID تسببت في انخفاض الإيرادات من السياحة إلى ١.٨ مليار دولار في النصف الثاني من عام ٢٠٢٠ من ٧.٢ مليار دولار في العام السابق.

وأوضح إراديان، كبير الاقتصاديين في معهد التمويل الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أنّ الاستثمار الحكومي سيكون المحرك الرئيسي للنمو هذا العام، وأضاف: «نتوقع أن ينحسر العام المقبل بينما ينتعش الاستثمار الخاص في أعقاب انتعاش السياحة مع تأثير غير مباشر إيجابي على الاستهلاك الخاص».

وتوقع الاقتصاديون في استطلاع للرأي أجري في الفترة من ٨ إلى ٢٠ أبريل، أن يرتفع النمو الاقتصادي إلى ٥.٥% في ٢٣/٢٠٢٢، كما توقع الاقتصاديون تراجع التضخم السنوي لأسعار المستهلكين في المدن إلى ٤.٨% في ٢١/٢٠٢٠، أبطأ من ٥.٦% توقعوه قبل ثلاثة أشهر، وتوقعوا أن يرتفع التضخم إلى ٦.٤% في ٢٠٢/٢٠٢١ ثم يتباطأ إلى ٦.٢% في ٢٣/٢٠٢٢.

وسجلت مصر تضخمًا سنويًا بلغ ٤.٥% في مارس، أعلى من ٣.٤% في أغسطس، عندما اقترب من أدنى مستوى له في ١٤ عامًا.

وقالت مونييت دوس المحللة في إتش سي سيكيوريتيز: «نتوقع عودة التضخم إلى طبيعته حول متوسط طويل الأجل يبلغ ٩%، مع ارتفاع الأسعار بفعل أسعار النفط العالمية والضغط الناجم عن الارتفاع المتوقع في الطلب على السياحة والاستهلاك».

وأظهر الاستطلاع أنّ العملة ستضعف إلى ١٥.٩٠ جنيهاً للدولار بنهاية ٢٠٢١، إلى ١٦.٢٠ بنهاية ٢٠٢٢ وإلى ١٦.٧٤ بنهاية ٢٠٢٣.

وخلص الاستطلاع إلى أنّه من المتوقع أن يخفض البنك المركزي المصري سعر الإقراض لليلة واحدة إلى ٩.٠٠% بنهاية يونيو ٢٠٢١ من ٩.٢٥% الحالية، ثم يخفضه إلى ٨.٢٥% لكل من ٢٠٢٢ و ٢٠٢٣.